

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية العراق الكويت

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي



بيان

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

أمام المجلس الوطني حول تقرير العام ٢٠١٤م وملاح
خطة العام ٢٠١٦م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال تعالى في محكم تنزيله:

{ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ الْعَمَلُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

صدق الله العظيم

(سورة التوبة - آية ١٠٥)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الأخ الكريم رئيس المجلس الوطني ،،
الأخوة والأخوات أعضاء المجلس الكرام ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لمجلسكم الموقر ولجانته المختصة على جميل تعاونهم معنا ومساهماتهم الطيبة بكريم توجيهاتهم وموجهاتهم ومشاركتهم الفاعلة في أنشطة الوزارة مما كان لها الأثر الطيب في تطوير الأداء.

تعلمون أن العمل الاجتماعي ينبغي على اعتبار الإنسان غاية ووسيلة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية المستدامة من خلال التدخل بالسياسات ومن بينها السياسة القومية للسكان والتي شهد عام ٢٠١٤م إعداد الخطة التنفيذية لها والدفع بها لإجازتها من جهات الاختصاص، كما تم إعداد التقرير الوطني حول التقدم المحرز لأهداف الألفية التنموية وأجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥م وإجازته من قبل مجلس الوزراء الموقر، أيضا تم الإيفاء بالالتزامات السودان الإقليمية والدولية في هذا المجال.

شهد العام ٢٠١٤م تقدماً ملحوظاً في إعداد السياسة الاجتماعية المتكاملة بإعداد الإطار المفاهيمي للسياسة مستفاداً من هدي الدين وقيم وثقافات المجتمع عبر لجنة ضمت في عضويتها عدد من الخبراء والاختصاصيين في هذا المجال وتم تدارسها في عدد من المنابر والاجتماعات المتنوعة ودعمها بعدد من الأوراق العلمية والقطاعية.

أما في جانب التشريعات فقد تمت مناقشة مشروع قانون الضمان الاجتماعي على مستوى لجان مجلسكم الموقر المتخصصة في إطار مراحل إجازته وتقنينه، بجانب مشروع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة للعام ٢٠١٤م الذي في مرحلة الصياغة القانونية عبر وزارة العدل.

الأخ الرئيس ،،، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

في مجال المرأة تم وضع خارطة الطريق للمراكز البحثية العاملة في مجال السلام في مناطق النزاعات والتي ستنفذ بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي، كما تم إطلاع المقرر الخاص لحقوق الإنسان على جهود السودان في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بجانب إعداد رؤية السودان حول تقرير الخارجية البريطانية عن حقوق الإنسان بالسودان؛ وتم أيضا إقامة مسابقة الجائزة الوطنية للأسر المنتجة بمشاركة (١٥) ولاية، وكرنفال الأسر المنتجة لشهر رمضان، وعقدت (٣٢) ورشة عمل في مجالات الإرشاد الاسري و تم إعداد التقرير الوطني حول مقررات بكين + ٢٠ والخطة الوطنية لإنفاذ قرار الأمم المتحدة (١٣٢٥) -وتقرير احتياجات النساء في الولايات المتأثرة بالتفلات الأمنية - التصدي لقضايا العنف ضد المرأة والطفل - زواج القصر - مشاركة المرأة في بناء السلام.

أما في مجال الطفولة فتواصل العمل في إنفاذ قانون الطفل لسنة ٢٠١٠م وتم خلال العام إجازة لائحة الرضاعة الطبيعية، وإنزال اللوائح الإجرائية الخمس المكملة للقانون (لائحة الإحالة خارج النظام القضائي - لائحة تنظيم عمل الأطفال - لائحة تنظيم العمل بدور التربية - لائحة تنظيم سلوك الطلاب بمدارس الأساس - ولائحة تدبير خدمة المجتمع) على مستوى الولايات، بجانب تطبيق المراقبة الاجتماعية في محاكم الأطفال، وكذلك تم إدماج حقوق الطفل في الدستور الجديد، كما شهد العام إقامة الملتقى الاقليمي لحملة "سليمة" وتم إقامة عدد من الورش والمنابر المناصرة لحماية الطفل.

الأخ الرئيس ،،، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

في مجال الضمان الاجتماعي بلغت جملة الأموال المتحركة (٥) مليار جنيه مقارنة بالعام السابق حيث بلغت (٣,٨) مليار جنيه بزيادة قدرها (١,٢) مليار جنيه ساهم فيها الصندوق القومي للمعاشات بمبلغ (١,٨) مليار

جنيه، الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية (١) مليار جنيه، الصندوق القومي للتأمين الصحي (٠.٨) مليار جنيه، ديوان الزكاة (١,٤) مليار جنيه.

تمثلت أبرز محاور انجازات الصندوق القومي للمعاشات في سداد استحقاقات المعاشيين لهذا العام بمبلغ (١,٨) مليار جنيه بنسبة أداء (٩١,٥%) استفاد منها عدد (١٨٣,١٣٣) معاشي مقارنة بمبلغ (١,١) مليار جنيه في العام السابق، نفذ الصندوق في هذا العام (٨,٧٠٠) مشروعا استثماريا للمعاشيين بالمركز والولايات، كما استصحب مشروعات إنتاجية صناعية عديدة بتكلفة قدرها (٥٣,٩) مليون جنيه مقارنة بعدد (٩,٥٠٠) مشروع للعام ٢٠١٣م كمشروعات فردية بتكلفة قدرها (٤٢) مليون جنيه فضلا عن تنفيذ مشروعات دعم اجتماعي للمعاشيين علي شكل منح (علاج، كفالة، دعم متنوع) استفاد منها عدد (٣٠,١١٢) معاشي بتكلفة قدرها (٩,٣) مليون جنيه مقارنة بعدد (٢٩,٥٠٠) معاشي بتكلفة (٧,٧) مليون جنيه للعام السابق.

أما في فيما يخص الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي فقد بلغ إجمالي الإيرادات (١) مليار جنيه وبلغ إجمالي المصروفات التأمينية (٠,٨) مليار جنيه وبلغ إجمالي المؤمن عليهم (٣١٩,٦٤٥) بتسجيل عدد (٤٥٩١٥) مؤمن عليه جديد مقارنة بعدد (٣٢٣,٥٣٨) مؤمن عليه للعام ٢٠١٣م، كما بلغ إجمالي أصحاب العمل (١٣,٤٨١) مؤمن عليه مقارنة بعدد (١٢,٨٥٦) عن العام السابق. تم كفالة (٣,٠٢٤) طالب وطالبة وكفالة (١٥٦) يتيم من أبناء المعاشيين، بالإضافة إلى التأمين الصحي لعدد (٤٩,٠٤٦) من المعاشيين وأسرههم بجانب دعم العلاج لعدد (٣٨٨) معاشي خارج مظلة التأمين الصحي.

بالنسبة للتأمين الصحي فقد ارتفع العدد الكلي للمؤمن عليهم صحياً (12,241,105) أسرة مقارنة بعدد (١٠,٧٧٥,٤١٢) عن العام السابق حيث بلغت النسبة الكلية (٣٣,٨%) من جملة السكان مقارنة بالعام السابق (٣٠%)، بجانب إضافة عدد (٢٠٠) ألف أسرة للمؤمن عليهم في إطار المبادرة الإستراتيجية الوطنية للدعم الاجتماعي بتكلفة قدرها (١٢٠) مليون جنيه، وبلغ عدد المرافق لتقديم الخدمة (1582) مرفقاً بزيادة عدد (١٣٦) مرفقاً عن العام ٢٠١٣م.

الأخ الرئيس ،،، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

بلغ تحصيل الزكاة لهذا العام (١,٤) مليار جنيه مقارنة بالعام السابق (١,٢) مليار جنيه بمعدل نمو (٨%)، وبلغ إجمالي الصرف الفعلي على مصارف الزكاة (١,٤) مليار جنيه مقارنة بمبلغ (١,٢) مليار جنيه للعام ٢٠١٣م، وزادت نسبة مصرف الفقراء والمساكين حيث بلغت (٧١%) من جملة الموارد مقارنة بالعام ٢٠١٣م (٦٨%) استفاد منه عدد (٢,٢٤٠,٠٠٠) أسرة، كما بلغ إجمالي الصرف على الفقراء والمساكين مبلغ (٨٥٢,٦) مليون جنيه منه مبلغ (٦٤٦,٣) مليون جنيه للدعم المباشر مقارنة بمبلغ (٤٩٠) مليون جنيه للعام ٢٠١٣م لتلبية الضرورات الحياتية والمعيشية للفقراء وبلغ الصرف على المشروعات الخدمية والإنتاجية (الصرف الرأسي) مبلغ (٢٠٦,٣) مليون جنيه مقارنة بمبلغ (١١٢,٦) مليون جنيه للعام السابق بجانب ذلك نفذ الديوان هذا العام عدداً من الأنشطة أهمها:

- التأمين الصحي لعدد (٤٥٦,٣٠١) أسرة مقارنة بعدد (٤٤٧,٦٧٧) أسرة في العام السابق بتكلفة قدرها (١٥٢,١) مليون جنيه، بالإضافة إلى الصرف على العلاج الموحد والذي بلغت جملته (١٢,٩) مليون جنيه مقارنة بمبلغ (١١,٥) مليون جنيه للعام ٢٠١٣م استفاد منه (٦,١٦٩) حالة بالداخل والخارج وكفالة الأيتام بمبلغ (٣٨,٨) مليون جنيه استفاد منها (٥٦,٠٣٧) يتيم مقارنة بمبلغ (٢٨,٤) مليون جنيه للعام السابق بجانب كفالة عدد (٨٢,٥٧٨) طالب بتكلفة قدرها (٦٥,٧) مليون جنيه مقارنة بعدد (٨٢,٦٣٣) طالباً للعام ٢٠١٣م.
- استهدف برنامج رمضان لهذا العام عدد (٤٠١,٠٣٧) أسرة و(٢,٤٥٦) خلوة و(١,١٦٨) مؤسسة ومنظمة بتكلفة قدرها (١٠٢,١) مليون جنيه، وبرنامج الراعي والرعية الذي استفاد منه عدد (٧,٤٦٤) أسرة وأفراد متعففون بتكلفة قدرها (١٤,٩) مليون جنيه مقارنة بالعام السابق حيث بلغت التكلفة (٨,٧) مليون جنيه بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشروعات الخدمية والإنتاجية بتكلفة بلغت (٦٥,٢) مليون جنيه في مجالات (التعليم - الصحة - المياه - الزراعة)، كما بلغ الصرف على مشروعات التمويل الأصغر بمبلغ (٦,١) مليون جنيه استفاد منها عدد (١,٥٠٢) أسرة.

في مجال المبادرة الاجتماعية تمت زيارة الأسر المتمتعة بالدعم الاجتماعي خاصة في المجالات الآتية:

١. الدعم النقدي المباشر حيث تم توصيل الدعم لعدد (٣٥٠,٠٠٠) أسرة فقيرة بواقع (١٥٠) جنيهاً شهرياً.

٢. إضافة عدد (٢٠٠,٠٠٠) أسرة فقيرة للتأمين الصحي المجاني بواقع تكلفة قدره (١٢٠) مليون جنيهاً.
٣. البدء في انفاذ المرحلة الثالثة من المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية وزيادة عدد المستفيدات ورفع سقف مبلغ التمويل.
٤. مواصلة العمل والتنسيق مع وزارة المالية والبنك الدولي في إطار الدعم الفني للمشروع وتحسين عملياته خاصة جانب الإستهداف ووسائط تقديم الدعم.

أما في مجال الصيرفة الإجتماعية فقد بلغ رأسمال مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فقد أصبح رأسماله مبلغ (١٣٠,٨) مليون جنية بجانب زيادة ودائعه من (١,٣٩) مليون جنية في العام ٢٠١٣م إلى (١,٦) مليون جنية مع زيادة فروعه وتواكيله من (٤٧) في العام ٢٠١٣م إلى (٤٩) فرعاً وتوكيلاً وبلغ حجم التمويل الأصغر المخصص من المصرف لهذا العام (٥٦٣) مليون جنية مقارنة بمبلغ (٣٣٨) مليون جنية للعام السابق استفاد منه عدد (٥٥.٠٣٦) أسرة في مجالات مختلفة ليرتفع العدد التراكمي للمتعاملين في مجال التمويل الأصغر إلى (٩٤,٠٠٠) أسرة بالإضافة الي ذلك نفذ المصرف عدد من المشروعات (مشروع المرأة الريفية بشمال كردفان "المسرة"، تسليم الطالب الجامعي، القرض الحسن للمرأة الريفية، محفظة الخريج الثانية، القرض الحسن لذوي الإعاقة، القرض الحسن للمتعايشين مع فيروس الايدز، التمويل الأصغر) بتكلفة كلية قدرها (٣٣١) مليون جنية، بجانب ذلك المشروعات ذات البعد الاجتماعي والتي تتمثل في (البنى التحتية، الصحة، المياه، التعليم) بتكلفة إجمالية (٦٠٨) مليون جنية.

الأخ الرئيس ،، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة تم انعقاد الاجتماع الدوري للمجلس القومي للمعاقين بولاية شمال كردفان وتم إعداد إستراتيجية الصحة الوقائية للأشخاص ذوي الإعاقة وإدخال مطلوبات الإعاقة ضمن خطة وزارة الصحة للعام ٢٠١٤م، كما تم استكمال كود البناء توطئة لإجازته من جهات الاختصاص، كما تم تصحيح لغة الإشارة الموحدة للصح. وتم مواءمة القوانين السودانية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع وزارة العدل، بجانب ذلك فقد تم عقد عدد (٧٨) ورشة ومنبر متخصص حول قضايا الإعاقة والمعاقين بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.

أما في مجال الهيئة العامة للأجهزة التعويضية للمعاقين تم استكمال هيكلها التنظيمي بإجازة الهيكل التنظيمي والوظيفي بجانب تشكيل مجلس الإدارة، هذا وقد بلغت إنتاجية الأجهزة التعويضية للمعاقين والمعينات الحركية عدد (٤,٣٥٨).

الأخ الرئيس ،، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

في مجال التنسيق والمتابعة فإن الاجتماعات التنسيقية ما زالت مع الوزارات ذات الصلة واللجان المتخصصة بالمجلس الوطني، وانعقاد مجلس تنمية المجتمع بولاية الخرطوم في يونيو ٢٠١٤م وعقد اجتماعات المجلس الاستشاري للوزارة والاجتماعات الداخلية الراتبة بجانب الزيارات الميدانية لقيادة الوزارة للولايات والتي بلغت (١٥) زيارة غطت ولايات (النيل الأزرق، جنوب كردفان، غرب كردفان، شمال كردفان، جنوب دارفور، كسلا، غرب دارفور، البحر الأحمر، القضارف، الجزيرة، نهر النيل) تم من خلالها متابعة وتطوير الأداء وإنفاذ البرامج والمشروعات الاجتماعية.

أما في مجال المبادرة الوطنية للدعم الاجتماعي فقد تم تقديم الدعم الاجتماعي المباشر لعدد (٣٥٠) ألف أسرة بواقع (١٥٠) جنية للأسرة بنسبة (٩٧%) وسيتم إضافة عدد (١٥٠) ألف أسرة العام القادم ليصبح العدد الكلي (٥٠٠) ألف أسرة بالإضافة الي (٥٩٠) ألف أسرة تشملها مظلة التأمين الصحي. كما شهد العام ٢٠١٤م طفرة كبيرة في مجال مشروعات القرض الحسن في إطار المبادرة والمشروع القومي لتنمية المرأة الريفية (الوثبة الثالثة) بزيادة المبالغ المخصصة للقرض الحسن) لتصبح (٥) مليون جنية وزيادة تمويل المرأة إلى (٢,٠٠٠) جنية بدلاً عن (١,٠٠٠) جنية في الوثبتين الأولى والثانية حيث استفاد من ذلك عدد (٢,٥٠٠) أسرة وهذا وقد استهدف المشروع المعاقين حيث استفاد منه عدد (٦٣٣) معاقاً، كما ركزت الوزارة خلال هذا العام على مراجعة كشوفات المستحقين بالتنسيق مع الولايات والجهات المختصة واتخاذ جملة من الإجراءات المالية والمحاسبية بما يضمن حفظ الأموال وصرفها والتعامل معها وفق اللوائح المالية والمحاسبية وتوصيلها للمستفيد الحقيقي في منطقته.

الأخ الرئيس ،، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

في مجال التواصل الخارجي شكلت الوزارة حضوراً ومشاركة في المنابر والفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية على المستويات الوزارية وكبار المسؤولين والفنيين في مجالات المرأة والطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة والحماية والضمان الاجتماعي والسكان والأهداف التنموية للألفية، وقد أوفى السودان بالتزاماته كافة من خلال التقارير وإنفاذ المقررات، كما استضاف السودان الاجتماع التنفيذي الأول للاتحاد العربي للأطراف الصناعية والمقومات، هذا بجانب حصول الصندوق القومي للمعاشات علي جائزة الممارسات الفضلي في جودة الخدمة علي مستوي الدول الأفريقية.

الأخ الرئيس ،، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

إن أهم ملامح خطة الوزارة تتمثل في الأهداف التالية:

١. خفض معدلات الفقر وتطوير معايير وطنية مع الأخذ في الاعتبار المجهودات الرسمية وغير الرسمية ومساهمة القطاع الخاص خاصة التدخلات التالية:
 - أ. التوسع في استهداف الأسر الفقيرة بدعم (٥٠٠) ألف أسرة في المبادرة الاجتماعية الوطنية للدعم المباشر وضمان استمراريتها.
 - ب. انفاذ وثيقة استراتيجية الفقر والعمل على مشروع آلية الامان الاجتماعي ومتابعة وتقييم الجهود الوطنية الرامية لخفض الفقر.
٢. تحقيق الرفاه الاجتماعي وحفظ الحقوق بانفاذ السياسة الاجتماعية المتكاملة وإدماجها في الوثائق الوطنية والخطط القطاعية وإحكام التنسيق مع الجهات المعنية بالعمل الاجتماعي على المستويين الاتحادي والولائي لتكون هاديا للعمل الاجتماعي الشامل.
٣. تمكين الأسرة وترقية أوضاعها والحفاظ عليها كنواة للمجتمع السليم المعافى.
٤. رفع كفاءة الأداء وتهيئة بيئة العمل وتحقيق الرضا الوظيفي.
٥. تزكية وترقية خصائص سكان السودان وتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم في حياة كريمة متوجهة الى الله الواحد وخالية من العلل تتيح لهم فرص اكتساب المعرفة كماً ونوعاً والتمتع بمستوى معيشي مقبول وحياة آمنة ومشاركة فاعلة في حياة مجتمعهم.
٦. تعزيز وتوسيع وشمول مظلة شبكات الضمان الاجتماعي التأمين الصحي، المعاشات وصولاً لمرحلة الضمان الاجتماعي الشامل تحقيق التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي وحماية القيمة الحقيقية للمعاشات والمزايا التأمينية من خلال الآتي:
 - أ. شمول فئات القطاع غير المنظم تحت مظلة التأمين الصحي بمشروع بطاقة تأمين صحي لكل مواطن وتجويد الخدمة الطبية للمؤمن لهم وتوفير الادوية بنسبة لا تقل عن 100% بكل منافذ تقديم الخدمة، وإدخال (٤٠٠) ألف أسرة جديدة في التأمين الصحي المجاني.
 - ب. زيادة التغطية التأمينية باضافة اصحاب عمل ومؤمن عليهم جدد (تسجيل عدد(٣٠٠٠) صاحب عمل جديد و(٧٠٠٠٠) مؤمن عليه جديد).
٧. تقديم المساعدات للمتأثرين وضمان إستقرار الأوضاع الإنسانية بالبلاد.
٨. تعزيز البناء الاجتماعي وترقيته وبناء مجتمع متكافل يرفع ويحفظ حقوق كبار السن والايتم والسراخ الضعيفة ويساهم في معالجة الظواهر السالبة.
٩. تحويل المجتمع من مجتمع مستهلك الي منتج ومدخر ومستثمر بنشر الوعي الادخاري وثقافة الصيرفة الاجتماعية.
١٠. تعظيم شعيرة الزكاة وتطوير أعمالها فقهاً وجباية وتحسين الاستهداف مع التركيز علي مصرفي الفقراء والمساكين.

١١. تعزيز وحماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع وضمان حصولهم على التأهيل و الصناعية والإجهزة التعويضية والوسائل التيسيرية.
١٢. تعزيز مستوى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً وحمايتها وتوظيف طاقتها والارتقاء بها في بناء ونهضة المجتمع من أجل التنمية المستدامة.
١٣. تعزيز المعرفة بقضايا المجتمع والقضايا الناشئة نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقوية دعائم العمل الاجتماعي بمزيد من الدراسات العلمية والبحوث والمسوح والاحصاءات.
١٤. تعزيز حقوق الأطفال وتوفير الحماية والرعاية لهم.
١٥. تعزيز المشاركات الدولية وتنمية الجهد الطوعي الوطني والأجنبي وعون المنظمات الدولية في المجالات الاجتماعية وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أهم المشروعات:

١. مشروع إعداد وتفعيل الإستراتيجيات والسياسات الإجتماعية الخاصة بالضمان الإجتماعي ومكافحة الفقر بالشرائح الضعيفة والظواهر السالبة.
٢. مشروع تطوير برامج المسؤولية المجتمعية.
٣. مشروع إنشاء آلية الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر بالشرائح الضعيفة.
٤. المبادرة الوطنية لتعزيز الاستقرار الأسري والتثقيف بشأن الإرشاد الأسري.
٥. ترقية وتطوير مجال تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة و توطین وتطویر صناعة الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية.
٦. السياسة القومية الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة.
٧. إنفاذ الالتزامات المحلية والإقليمية والدولية وتوثيق المواثيق الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان في مجال الأسرة.
٨. برامج التماسك الأسري عبر وسائل الإعلام.
٩. مشروع الاستعداد والاستجابة العاجلة للكوارث.
١٠. تقوية المركز المالي لصناديق الضمان الاجتماعي لضمان الاستمرارية وتوسيع التغطية والشمول.
١١. مشروعات الاستثمار الاجتماعي لعدد (٥١٠٠) معاشي خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠م.
١٢. مشروع بطاقة تأمين لكل مواطن.
١٣. التوعية التأمينية لكل شرائح المجتمع.
١٤. تدعيم الإعلام الاجتماعي.
١٥. إدماج ديناميكيات السكان في خطط التنمية.
١٦. توطین المؤشرات التنموية في السودان .
١٧. إنشاء قاعدة المعلومات الاجتماعية بالوزارة.
١٨. إكمال مشروع حوسبة المعاملات بإدخال النظم القياسية بالوزارة.

الأخ الرئيس،،،

من أهم التحديات التي تواجه العمل الاجتماعي وتطلب وقفة الأجهزة التشريعية والتنفيذية للدولة الآتي :

١. تفعيل التشريعات والقوانين واللوائح.

٢. تحقيق العدالة الإجتماعية رأسيًا وأفقيًا.

٣. توفير الموارد المالية اللازمة لإستمرار نظم الضمان الإجتماعي على المدى البعيد.

٤. التوسع في التغطية التأمينية وصولاً لمرحلة الضمان الإجتماعي الشامل.

٥. تعزيز الدور الوظيفي للأسرة من تأمين الغذاء والمسكن الأمن الميسر وإتاحة فرص العمل للرجال والنساء وتقييم عمل المرأة وتحسين بيئته في جميع القطاعات على هدي البحوث والمسوحات الأسرية الدقيقة والخطط الرشيدة.

الأخ الرئيس ،،، الأخوة الأعضاء ،،،

هذا موجز لكسب الوزارة والوحدات التابعة لها والذي تم إنفاذه خلال العام ٢٠١٤م ، إضافة الى ما نرمي الى تحقيقه خلال العام ٢٠١٦م لتحقيق نفس الغايات والمرامي مما يتطلب إستمرار دعمكم ومساندتكم بغرض خدمة الوطن والمواطنين خاصة الشرائح الضعيفة منهم.

والشكر والتقدير على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...